ان الجزائر و كغيرها من الدول سعت جاهدة لمحاولة تطوير و ترقية حقوق الانسان من خلال مصادقتها على معظم الاتفاقيات الدولية في المجال،كما حاولت وضع اليات تسهر على حسن تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الانسان.

و سترتكز دراستنا على **المجلس الوطني لحقوق الانسان** باعتباره الهيئة المستحدثة في هذا المجال:حيث تعود نشاته الى التعديل الدستوري لسنة 2016 ، يعد هيئة مستقلة إداريا وماليا توضع "لدى رئيس الجمهورية، ضامن الدستور"، مثلما تنص عليه المادة 198 .

كما جاء في المادة 199 من الدستور أن المجلس يتولى "مهمة المراقبة والإنذار المبكر والتقييم في مجال احترام حقوق الإنسان" كما أنه "يدرس، دون المساس بصلاحيات السلطة القضائية، كل حالات انتهاك حقوق الإنسان التي يعاينها أو تبلغ إلى علمه ويقوم بكل إجراء مناسب في هذا الشأن ويعرض نتائج تحقيقاته على السلطات الإدارية المعنية، وإذا اقتضى الأمر، على الجهات القضائية المختصة ."

ويتشكل المجلس الوطني لحقوق الانسان من 38 عضوا يختارهم رئيس الجمهورية و رئيسا غرفتي البرلمان و اعضاء يختارون من الجمعيات الناشطة في مجال حقوق الانسان و النقابات و المنظمات المهنية و غيرها.

أما من الناحية العملية، فيقوم المجلس بزيارات ميدانية فجائية لمختلف المؤسسات التربوية والاستشفائية وغيرها، للاطلاع بالعين المجردة على وضع حقوق الإنسان بها والوقوف عند الخروقات إن وجدت وبالتالي تقديم مقترحات وحلول لتصحيح السلبيات المسجلة .

كما يمتد عمل المجلس ليشمل أيضا إدراج المقترحات المناسبة على مشاريع القوانين ذات الصلة بمجال حقوق الإنسان سواء على مستوى الحكومة أو البرلمان، حيث تتولى لجنته القانونية تقديم التوصيات وإثراء النص المقدم.

و المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤسسة مستقلة تؤدي دورها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفق مبادئ باريس وهي:

-**الاستقلال** :الذي ينبع في جوهره من أحكام الدستور (المادتان 198 و 199) ومن القانون عدد 16-13 المؤرخ في 3 نوفمبر 2016. كما يجوز للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يستشار بمبادرة منه أو بطلب من الحكومة أو البرلمان بإصدار آراء وتوصيات ومقترحات بشأن أي قضية تتعلق بحقوق الإنسان ، على الصعيدين الوطني والدولي "؛

-**التعددية** :يتكون المجلس الوطني لحقوق الإنسان من 38 عضوًا ينتمون في غالبيتهم إلى المجتمع المدني ، من بينهم شخصيات وطنية نشطة في مجال حقوق الإنسان. فهو يتمتع بالتنوع من حيث التشكيلة،

-**التنبيه** :يتولى المجلس الوطني لحقوق الإنسان مهمة الرصد والإنذار المبكر والتقييم من حيث احترام حقوق الإنسان وتنفيذا لمهامه، قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بما يلي:

-وضع خطة عمل قصيرة وطويلة المدى لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ، تقررت جمعيتها العامة وينفذها مكتبها الدائم. وتشمل هذه الخطة على وجه الخصوص، أنشطة وحملات الترويج والتوعية والتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان،

-التفاعل مع الجهات الفاعلة المؤسسية الوطنية من خلال المساهمة في إعداد التقارير الوطنية لحقوق الإنسان ، والمشاركة في الأنشطة التي تنظمها ودعوتهم إلى الأنشطة التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ؛

-العمل على تطوير أنشطة التعاون في مجال حقوق الإنسان مع هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية المتخصصة ومع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البلدان الأخرى وكذلك مع المنظمات غير الحكومية؛

- يضمن النشر على أوسع نطاق لأنشطته من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال وسائل الإعلام الوطنية وكذلك ضبط استراتيجية اتصالية شاملة وعقلانية من خلال منصات التواصل الاجتماعي ضمانا لنشر توعية وتحسيس واسعين لمختلف قضايا حقوق وهذا تحت اشراف مباشر لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ؛

- القيام بمهام ميدانية للتحقيق بشأن انتهاكات محتملة تخص حقوق الإنسان ؛

كما تعد من مهام المجلس الوطني لحقوق الإنسان:

- إعداد تقرير سنوي عن حالة حقوق الإنسان يسلم إلى رئيس الجمهورية والبرلمان ورئيس الوزراء مع ضمان توزيعه على نطاق واسع:

-تنشر التقارير السنوية عن حالة حقوق الإنسان الصادرة عن المجلس وتقاريره الموضوعاتية ودراساته وآرائه من خلال موقعه الإلكتروني وكذا عبر وسائل الإعلام ومختلف الوسائط